هجرة الشباب العربي

بين مطرقة الواقع وسندان الطموح

محمد طه عبد الستار

تسعى هذه الورقة إلى فهم السياقات المتشابكة التي تدفع بالشباب العربي إلى الهجرة، وتشخيص آثارها مع تقديم مقاربات تحليلية معززة بالإحصاءات، واقتراح سياسات واقعية للحد من هذه الظاهرة.

أولا: مفهوم الهجرة:

«الهجرة» لغة هي الترك والمغادرة، فيقال هجر الشيء أي تركه وانصرف عنه، وتقابلها في الإنجليزية (Immigration) «**الهجرة**» و(Emigration)«**النزوح**»[1]وفي العلوم الاجتماعية مصطلح متعدد المفاهيم متنوع الدلالات؛ فورد بمعجم المصطلحات الجغرافية أن الهجرة انتقال الأفراد من مكان إلى آخر؛ للاستقرار فيه إما بصفة دائمة أو مؤقتة. كما وردت بالمعجم الديمغرافي الصادر عن قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة أنها انتقال من الموطن الأصلي إلى آخر جديد، يتبعه تبدل محل الإقامة، فيصبح الـ «منتقل» «مقيميا» في الموطن الجديد [2]

ويختلف مفهوم «**الهجرة**» عن «**النزوح**» لأنها غالبًا إما طوعية، أو شبه طوعية، مدفوعة بعوامل اقتصادية واجتماعية وتعليمية داخلية وخارجية. بينما يحدث النزوح، **قسرًا** نتيجة نزاعات مسلحة، أو كوارث طبيعية، أو انتهاكات لحقوق الإنسان، وقد يكون داخليًا (داخل الدولة) أو خارجيًا (لجوء إلى دول أخرى).[3]

والهجرة من منظور الدوافع الفردية والمكاسب المتوقعة، مع إدراك المخاطر والتحديات المحتملة، تعني الانتقال بحثًا عن فرص اقتصادية أفضل، أو ظروف معيشية أكثر استقرارًا، أو تحقيق طموحات تعليمية ومهنية[4] والهجرة: «**نظامية**» و«**غير نظامية**» وقد أوصت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الإسكوا (ESCWA) ومنظمة الهجرة الدولية (IOM) باستخدام «**غير نظامية**» بدلًا عن «**غير شرعية**» لاجتناب الوصم السلبي للمهاجرين[5].

والهجرة النظامية هي انتقال عبر الحدود الدولية بطرق تتوافق مع القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية، وتشمل الحصول على تأشيرات وتصاريح عمل أو إقامة قانونية.[6] بينما «الهجرة غير النظامية» حركة الأفراد عبر الحدود، أو داخل الدولة خارج الأطر القانونية والتنظيمية، مثل الدخول دون تصريح، أو الإقامة بعد انتهاء التأشيرة، أو العمل دون ترخيص[7]

---

[1] عبدا لله عبد الغني غانم: المهاجرون دراسة سوسيو أنثروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، ط2، الإسكندرية، 2002م، ص 15

[2] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، – قسم الإعلام، مجلة اللاجئون، العدد (2)، سنة 1997م، ص 18.

[3] United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Global Trends: Forced Displacement in 2023 (Geneva: UNHCR, 2024), p. 8.

[4] International Organization for Migration (IOM) Glossary on Migration, 2nd ed (Geneva: IOM, 2011) p. 54.

[5] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Irregular Migrant, accessed July 30, 2025, https://archive.unescwa.org/irregular-migrant.

[6] European Commission, Migration and Home Affairs Glossary, accessed July 30, 2025, https://home-affairs.ec.europa.eu/networks/european-migration-network-emn/emn-asylum-and-migration-glossary.

[7] International Labour Organization, Media-Friendly Glossary on Migration: Middle East Edition (Beirut: ILO Regional Office for Arab States, 2014), p. 12.

وهناك «**الهجرة القسرية**» ويُقصد بها إكراه السكان على ترك موطنهم إلى مكان آخر؛ ولأسباب متعددة مثل انتهاك حقوق الإنسان والقمع والكوارث الطبيعية والحروب والصراعات التي تهدد الحياة، وتفضي إلى تفريغ إقليم من سكانه، أو تغيير تركيبته العرقية أو الدينية. الهجرة القسرية نوعان، الأول **يُهجَّر** الناس فيه خارج أوطانهم بقوة السلاح مثلما حدث للشعب الفلسطيني عام 1948م، والثاني هو أن يُرغموا على النزوح من مسكنهم إلى آخر داخل حدود الدولة؛ هربا من حرب أهلية، أو انتهاك لحقوقهم الأساسية، أو حماية لأنفسهم من الكوارث الطبيعية[1]

ويقف القانوني الدولي بوصفه مرجعية معيارية (Normative Framework) لتوحيد هذه المفاهيم، وتحقيق التوافق بين السياسات الوطنية ومقتضيات هذا القانون، والتعامل مع الهجرة باعتبارها ظاهرة يمكن إدارتها بما يخدم التنمية المستدامة ويحفظ الأمن الإنساني. وفي هذا يعتمد القانوني الدولي جملة من الصكوك التي تنظم حركة الأفراد عبر الحدود وتحدد حقوقهم وواجباتهم، والتزامات الدول تجاههم. من أبرزها:

- اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (1990م) التي تحدد حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، بغض النظر عن وضعهم القانوني[2].
- البروتوكولات الإضافية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (2000م) مثل بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، وبروتوكول مكافحة الاتجار بالبشر [3]
- الميثاق العالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة (2018م) الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويضع إطارًا تعاونيًا غير ملزم لتعزيز التعاون الدولي في إدارة الهجرة بما يحقق التوازن بين السيادة الوطنية وحماية حقوق المهاجرين [4].

ثانيا: هجرة الشباب العربي:

باتت الهجرة ظاهرة بارزة بالمنطقة العربية؛ مدفوعة بجملة من العوامل المركّبة مثل تدهور الأوضاع الاقتصادية وتراجع الخدمات التعليمية والصحية ومعها معدّلات النمو، على نحو جعل المجتمعات العربية بيئة طاردة للطاقات البشرية. وتزداد خطورة هذه الظاهرة حين تكتنفها هجرة الكفاءات وذوي المهارات الفائقة. وتشير تقارير دولية إلى أن نسبة معتبرة من المهاجرين العرب هم من حملة الشهادات الجامعية، وهو ما يزيد من نزيف العقول في المنطقة[5].

وأوشكت الهجرة تصبح خيارًا لا ينظر إليها الشباب بوصفها انتقالًا مكانيا فحسب، بقدر ما أنها تعبير احتجاجي صامت عن رفض واقع غير مرضٍ لهم. وتُعدّ الفئة العمرية بين 18 و35 عامًا هي الأكثر رغبة فيها، سعيا وراء عمل، أو

---

[1] الموسوعة السياسية، على الرابط:

https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9

[2] United Nations, International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families, adopted by General Assembly resolution 45/158 of 18 December 1990, United Nations Treaty Series, vol. 2220, p. 3.

[3] United Nations, Protocol against the Smuggling of Migrants by Land, Sea and Air, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime, adopted 15 November 2000; United Nations, Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, adopted 15 November 2000.

[4] United Nations, Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration, adopted by the General Assembly on 19 December 2018, A/RES/73/195.

[5] United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Migration in the Arab Region 2023 (Beirut: ESCWA, 2023), 54.

تحصيل علم، أو هربًا من أزمات سياسية ونزاعات مسلّحة[1] أو للانفتاح على أنماط حياة جديدة، ترسم تأثير وسائل الإعلام وشبكات التواصل صورة مثالية عنها للمهاجرين[2].

وتُقدّر نسبة الشباب الذين يفكرون في الهجرة من المنطقة العربية بحوالي 42%، وفق تقرير الباروميتر العربي لسنة 2021م، وهي نسبة تمثل مؤشرًا دالا على اتساع الفجوة بين طموحات الأفراد وواقع دولهم. خاصة أنه سجّل مستويات مثيرة للقلق في لبنان (77%) والأردن (48%) وتونس (45%) ومعبرة على تعمق الشعور بفقدان الأمل وتقلص الثقة في توفر مستقبل مستقر وآمن[3]. خاصة أن معدّل البطالة بين الشباب العربي (نحو 26%) من بين الأعلى عالمياً[4].

ولا يقتصر الأمر على العوامل المادية، بل يمتد لأبعاد نفسية وثقافية؛ صحيح أن دراسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2022م) أظهرت أن أكثر من نصف الشباب في بعض البلدان العربية لا يثقون بقدرة أنظمتهم السياسية على تمثيل مصالحهم[5] إلا أن غياب مشروع فكري جامع وزيادة التفكك الاجتماعي، وتراجع مركزية مؤسسات التنشئة التقليدية، أسهم في خلق أزمة هوية، **بل** عمقت مشاعر الاغتراب لدى الشباب؛ حتى جعلت فكرة الهجرة لديهم أكثر قبولًا.

ومن الملفت للنظر تصاعد هجرة الشابات العربيات أيضا، فقد أظهرت إحصاءات المنظمة الدولية للهجرة (IOM) لعام 2022م، أن النساء يمثلن نحو 37% من جملة المهاجرين العرب، مع ارتفاع هذه النسبة في المغرب وتونس إلى أكثر من 40%[6] بشكل يعكس طبيعة التغير الذي طرأ على السياقات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالمرأة ودورها التقليدي. (انظر الجدول رقم 1 بالملحق)

ثالثا: عوامل هجرة الشباب العربي:

تتعدد أسباب الهجرة ودوافعها بين شباب العرب بقدر ما تتداخل فيها عوامل أخرى اقتصادية وأمنية وسياسية واجتماعية وبيئية. على نحو خلق نمطا معقدا من الهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية، والتي تختلف حدتها وتأثيراتها من بلد إلى آخر[7]. (انظر الجدول رقم 2بالملحق)

1) **العوامل الاقتصادية:** تُعد من أبرز دوافع الهجرة، إذ يعاني العديد من هؤلاء الشباب من ارتفاع معدلات البطالة. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية لعام 2024م، إلى أن معدل بطالة الشباب ببعض البلدان العربية تجاوز 25%[8]. كما يسهم تدني الأجور واتساع فجوة الدخل بين الدول **المرسلة** والدول **المستقبلة** وغياب فرص العمل اللائقة في الهجرة بحثا عن مستقبل أفضل[9].

---

[1] International Organization for Migration (IOM), World Migration Report 2022 (Geneva: IOM, 2022), 45–47.

[2] Russell King and Peggy Levitt, "Remittances, Culture, and Migration," Migration Studies 9, no. 1 (2021): 1–20.

[3] Arab Barometer, Seventh Wave Report 2021: Youth and Migration (Princeton: Arab Barometer, 2021), 12–15.

[4] International Labour Organization (ILO), Global Employment Trends for Youth 2022 (Geneva: ILO, 2022), 33.

[5] United Nations Development Programme (UNDP), Arab Human Development Report 2022 (New York: UNDP, 2022), 67–70.

[6] International Organization for Migration (IOM), World Migration Report 2022, 92–94.

[7] Hein de Haas, Stephen Castles, and Mark J. Miller, The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World, 6th ed. (New York: Guilford Press, 2020), p. 55.

[8] International Labour Organization, Global Employment Trends for Youth 2024 (Geneva: ILO, 2024), p. 17.

[9] United Nations Development Programme, Arab Human Development Report 2022: Youth and the Prospects for Development (New York: UNDP, 2022), p. 84.

2) **العوامل السياسية والأمنية:** تؤثر الصراعات المسلحة والاضطرابات والأمنية والسياسية بشكل مباشر على قرارات الهجرة، خاصة في سوريا واليمن وليبيا، فقد أحدثت الحرب وانهيار البنية التحتية موجات نزوح خارجي واسعة[1].

3) **تراجع مستوى الوعي الجمعي:** إذ يشعر كثير من الشباب بضعف ارتباطه بهويته الوطنية لأسباب مختلفة.[2] خاصة أن معظمهم يعيش ببيئة تعاني انعداما في التواصل الجيلي[3]. وقد أظهرت بحوث جامعة الدول العربية (2023م) أن الأجيال العربية الجديدة باتت أكثر استعدادًا لتبني هويات متعددة، أو هجينة مقارنة بالأجيال السابقة، وهو ما يعيد تشكيل معايير الانتماء التقليدية ويجعل الاندماج في مجتمعات جديدة أكثر قبولًا لديهم[4].

4) **العوامل البيئية:** تتصاعد أهمية هذه العوامل كدافع للهجرة، خاصة في ظل التغير المناخي وندرة المياه وكثرة التصحر التي تهدد الأمن الغذائي بمناطق واسعة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[5] ووفق تقرير البنك الدولي لعام 2023م، قد تؤدي هذه التغيرات إلى نزوح أكثر من 19 مليون شخص من المنطقة بحلول 2050م، إذا لم تُتخذ سياسات تكيف فعالة[6]. (انظر الجدول رقم 3 بالملحق)

رابعا: الآثار والتداعيات

ترتبط الهجرة غير النظامية بقدرة الـ «دولة» على ضبط حدودها وصون أمنها الداخلي وحماية تماسكها الاجتماعي. خاصة أن تدفقات هذه الهجرة قد تشكل لها تحديًا في إدارة الموارد وتوزيع الخدمات ومراقبة الممارسات غير المشروعة مثل تهريب البشر والاتجار بالمخدرات. وقد تؤثر على قدرتها الدفاعية الكامنة عبر التأثير على التوازن الديموغرافي وسوق العمل الداخلي، وفق العديد من الدراسات الاستراتيجية[7].

وقد تكون الهجرة محفزًا لتقارب الدول وتباعدها، فقد تؤدي موجات النزوح والهجرة القسرية الناجمة عن النزاعات المسلحة مثلا، أو الأزمات الاقتصادية الممتدة، إلى خلق ضغوط على الدول المستقبلة أو إحداث أزمات سياسية أو اقتصادية أو دبلوماسية لها. وفي المقابل، يمكن للهجرة المنظمة أن تكون أداة لتعزيز الأمن من خلال تبادل العمالة وتنمية المهارات وتقليل دوافع الهجرة غير النظامية، وفقا لما نصت عليه الاستراتيجية العربية للأمن القومي(2023م) في إطار جامعة الدول العربية[8].

وعادة ما تُحدث الهجرة النظامية أو غير النظامية جملة من الآثار والتداعيات تشمل الفرد «المهاجر» و«الدولة المرسلة» و«الدول المستقبلة» وتتباين هذه الآثار؛ إما لكونها إيجابية محفزة للتنمية أو سلبية تكمن فيها مخاطر اجتماعية واقتصادية وسياسية.[9]

---

(1) United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Global Trends: Forced Displacement in 2023 (Geneva: UNHCR, 2024), p. 42.

(2) Abdel Rahman, Maha, "Youth Identity and Political Participation in the Arab World," Middle East Journal of Social Sciences 15, no. 2 (2023): 45–62.

(3) Hall, Stuart, Cultural Identity and Diaspora (London: Lawrence & Wishart, 2021), p. 236.

(4) League of Arab States, Arab Youth and Future Outlook Survey 2023 (Cairo: LAS, 2023), p. 29.

(5) International Organization for Migration, Migration, Environment and Climate Change: Policy Brief Series, Issue 12 (Geneva: IOM, 2023), p. 4.

(6) World Bank, Groundswell Part II: Acting on Internal Climate Migration (Washington, DC: World Bank, 2023), p. 119.

(7) Barry Buzan, Ole Wæver, and Jaap de Wilde, Security: A New Framework for Analysis (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1998), pp. 21–25.

(8) League of Arab States, Arab National Security Strategy 2023–2030 (Cairo: LAS, 2023), pp. 44–47.

(9) Stephen Castles, Hein de Haas, and Mark J. Miller, The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World, 6th ed. (New York: Guilford Press, 2020), p. 120.

1) **الآثار على المهاجر:** قد تؤدي الهجرة، على المستوى الفردي، إلى تحسن الوضع الاقتصادي من خلال حصوله على دخل أعلى وتحويلات مالية لأسرته الأمر الذي يرفع مستوى المعيشة[1] ويمكنها أن توفر فرصًا للتعليم والتدريب المهني، والانفتاح الثقافي على مجتمعات جديدة. لكن في المقابل، يواجه المهاجرون غير النظاميين مخاطر الاستغلال في العمل والتمييز والعزلة الاجتماعية فضلًا عن الضغوط النفسية الناتجة عن الغربة أو صعوبة الاندماج[2].

2) **الآثار على الدولة المرسلة [3]:** تؤدي الهجرة إلى تدفق التحويلات المالية التي تمثل مصدرًا مهمًا للعملات الأجنبية في العديد من الدول العربية، فقد بلغت التحويلات الواردة إلى المنطقة أكثر من 64 مليار دولار عام 2023م.[4] إلا أن هذه الفوائد قد يقابلها نزيف في رأس المال البشري، إذ تسهم هجرة الكفاءات - خاصة الأطباء والمهندسين والأكاديميين - في إضعاف قدرة الدولة المرسلة على تطوير قطاعاتها الحيوية[5]. كما يمكن أن تؤدي الهجرة طويلة الأمد إلى اختلال التوازن بين الفئات العمرية، أو النوع الاجتماعي[6].

3) **الآثار على الدولة المستقبلة [7]:** تسهم الهجرة النظامية في دعم أسواق العمل، خاصة في القطاعات التي تعاني نقصًا في العمالة، مثل الزراعة، والرعاية الصحية، والبناء[8]. كما يعزز التنوع الثقافي الناتج عن الهجرة من التبادل الثقافي والابتكار الاجتماعي. لكن في حالات الهجرة غير النظامية، قد تواجه الدول المستقبلة ضغوطًا على الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم، ومشكلات أمنية أو سياسية مرتبطة بإدارة الحدود[9]. وتختلف هذه الآثار بين السياقين العربي والأوروبي؛ ففي أوروبا، غالبًا ما ترتبط التحديات بالنقاشات حول الاندماج والتعددية الثقافية، بينما تركز دول عربية مستقبلة للهجرة - مثل دول الخليج - على تنظيم سوق العمل وضبط العمالة الوافدة[10]. (انظر الجدول رقم 4 بالملحق)

4) **التأثير على القدرات الشاملة:** تشكل هجرة الشباب استنزافًا للقدرات الشاملة للوطن العربي، فهم الركيزة الأساسية لـ القوة البشرية (Human Capital)والقدرة الإنتاجية (Productive Capacity)في أي دولة. فعلى المستوى الاقتصادي، تؤدي هجرتهم إلى تراجع حجم القوى العاملة المؤهلة، وهو ما يضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ويزيد من اعتماده على الاستيراد أو الأيد العاملة الأجنبية. كما أن هجرة الكفاءات العلمية

---

[1] Dilip Ratha et al., Migration and Remittances: Recent Developments and Outlook 2024 (Washington, DC: World Bank, 2024), p. 6.

[2] Amnesty International, Annual Report 2023/24: The State of the World's Human Rights (London: Amnesty International, 2024), p. 101.

[3] **الدولة المرسلة:** عرف تقرير التنمية البشرية العربية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 2022م، الدول المرسلة الهجرة باعتبارها تدفقًا سكانيًا إلى الخارج، يؤثر في التركيبة الديموغرافية وسوق العمل ورأس المال البشري .وبالنسبة لهذه الدول، قد تمثل الهجرة فرصة عبر التحويلات المالية ونقل الخبرات، لكنها قد تتحول إلى تحدٍّ إذا ارتبطت بـ"هجرة العقول" أو فقدان المهارات الحيوية

[4] World Bank, Migration and Development Brief 39 (Washington, DC: World Bank, 2024), p. 14.

[5] United Nations Development Programme, Arab Human Development Report 2022: Youth and the Prospects for Development (New York: UNDP, 2022), p. 92.

[6] United Nations, World Population Prospects 2024 (New York: United Nations, 2024), p. 57.

[7] **الدولة المستقبلة**: عرف تقرير التنمية البشرية العربية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام 2022م، الدول المستقبلة الهجرة بوصفها تدفقًا سكانيًا إلى الداخل، يمكن أن يسهم في سد فجوات سوق العمل وتنشيط الاقتصاد، خاصة في القطاعات التي تعاني نقصًا في العمالة، لكنه قد يثير أيضًا قضايا اجتماعية وسياسية تتعلق بالاندماج، وتوزيع الموارد، وإدارة التنوع الثقافي

[8] OECD, International Migration Outlook 2024 (Paris: OECD Publishing, 2024), p. 33.

[9] European Commission, Managing Migration: Challenges and Opportunities (Brussels: EC, 2023), p. 18.

[10] Khalid Koser, "International Migration and Global Governance," Global Governance 30, no. 2 (2024): 215–230.

والفنية تسهم في إبطاء معدلات الابتكار والإنتاج المعرفي، الذي يحد من فرص الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية.[1]

أما على المستوى الاجتماعي، فإن فقدان شريحة واسعة من الشباب يغيّر البنية السكانية، ويؤدي إلى ارتفاع معدل الإعالة، مما يلقي عبئًا إضافيًا على الفئات العاملة المتبقية بالداخل. ويبدو هذا واضحا بالدول التي لديها معدلات خصوبة منخفضة أو تواجه تسارعًا في الشيخوخة السكانية.[2]

وعلى المستوى الأمني–الاستراتيجي، فإن فقدان طاقة الشباب المنتج يقلل من القدرة الدفاعية الكامنة (Latent Defense Capability) ويحد من إمكانيات التجنيد أو الانخراط في منظومات الأمن الوطني. كما أن الهجرة غير النظامية قد تفتح ثغرات أمنية عبر استغلال شبكات التهريب أو الاتجار بالبشر، ما يزيد من التحديات الأمنية العابرة للحدود.[3]

أخيرًا، على المستوى الثقافي والقيمي، يؤدي تراجع حضور الشباب داخل النسيج الاجتماعي إلى إضعاف آلية تجديد النخبة الوطنية (Elite Renewal) فضلًا عن تعزيز الهويات العابرة للحدود على حساب الهوية الوطنية.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن هجرة الشباب العربي تقتضي منا الانتقال من «التحكم الطارئ» القائم على المعالجات اللحظية، إلى «الحوكمة الاستراتيجية» للتعامل معها بوصفها قضية بنيوية، وليست مجرد ظاهرة طارئة، أو أزمة ظرفية عابرة. وهو أمر يتطلب وضع استراتيجيات لمعالجة أسبابها وحسن إدارتها.

وأننا مدعوون لبناء شراكات إقليمية ودولية، وتطوير آليات مؤسسية للمتابعة والتقييم، ورصد وتحليل التحولات في أنماط الهجرة ودوافعها. بهدف تحويلها من عامل استنزاف للقدرات البشرية والاقتصادية إلى رأس مال البشري، داعم لمسارات التنمية المستدامة، وحافظ للأمن المجتمعي والهوية الوطنية. خاصة أن الميثاق العالمي للهجرة يدعو الدول للموازنة بين متطلبات حماية حدودها وسيادتها وبين ضرورات احترام حقوق المهاجرين. وفي هذا الإطار، نقترح ما يلي:

أ- تبني سياسات تنموية؛ تؤدي إلى تنويع الموارد الاقتصادية وتقليل الاعتماد على القطاعات الريعية، مع دعم القطاعات الإنتاجية ذات الكثافة العمالية. وإنشاء صناديق لتمويل مشاريع الشباب في مجالات التكنولوجيا الخضراء والاقتصاد الرقمي. وربط التعليم باحتياجات سوق العمل.

ب- تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، ومكافحة الفساد لتعزيز الثقة بين المواطن والدولة، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية للشباب، وتطوير سياسات وقائية من اندلاع النزاعات الداخلية.

ج- تعزيز الهوية الوطنية الجامعة عبر المناهج التعليمية وبرامج الإعلام التقليدي ومنصات التواصل ودعم مبادرات الشباب في عالم الثقافة والفنون كمجال بديل للهجرة. وتمكين المجتمع المدني من لعب دور في إعادة بناء الثقة وتعزيز المشاركة المجتمعية.

د- دعم نظم المراقبة الأمنية وتطوير اتفاقيات التعاون الثنائي لضبط الحدود ومكافحة شبكات التهريب والاتجار بالبشر، وتنظيم تنقل العمالة المؤقتة وحماية حقوق المهاجرين، وتقليل مخاطر الهجرة غير النظامية.

---

[1] UNDP, Arab Human Development Report 2022: Youth and the Prospects for Development (New York: UNDP, 2022), p. 107.

[2] World Bank, World Development Indicators 2024 (Washington, DC: World Bank, 2024).

[3] United Nations Office on Drugs and Crime, Global Report on Trafficking in Persons 2024 (Vienna: UNODC, 2024), p. 19.

الملحق

جدول (1): أبرز المؤشرات الإحصائية المرتبطة بهجرة الشباب العربي 2024م

المؤشر	القيمة	المصدر
نسبة الشباب الراغب في الهجرة	42%	الباروميتر العربي، 2021
أعلى نسب الرغبة في الهجرة	لبنان 77% – الأردن 48% – تونس 45%	الباروميتر العربي، 2021
معدل بطالة الشباب العربي	26%	منظمة العمل الدولية، 2024
نسبة النساء في الهجرة العربية	37%حتى 40% في بعض الدول	المنظمة الدولية للهجرة، 2024

جدول (2): بعض مؤشرات الهجرة والنزوح في العالم العربي 2024م

المؤشر	القيمة	المصدر
عدد النازحين واللاجئين في المنطقة العربية	16+مليون	المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2024
معدل بطالة الشباب العربي	26%	منظمة العمل الدولية، 2024
نسبة النساء في تدفقات الهجرة العربية	37%	المنظمة الدولية للهجرة، 2024
أعلى الدول العربية من حيث الرغبة في الهجرة	لبنان 77% – الأردن 48% – تونس 45%	الباروميتر العربي، 2021

جدول (3): بعض المؤشرات لأسباب هجرة الشباب العربي(2025–2024)

السبب	المؤشر	القيمة	المصدر
اقتصادي	نسبة الشباب العربي العامل بوظائف غير مستقرة أو غير رسمية	54%	منظمة العمل الدولية، 2024
سياسي	نسبة الشباب الذين لا يشعرون بتمثيل سياسي حقيقي	53%	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022
أمني	نسبة الشباب الذين يعتبرون الفساد من أكبر معوقات التنمية	68%	الباروميتر العربي، 2022
اجتماعي/ثقافي	نسبة الجامعات العربية ضمن أفضل 500 جامعة عالميًا	أقل من 2%	تصنيف QS ، 2024
بيئي	معدل تراجع الموارد المائية المتجددة للفرد سنويًا بالمنطقة العربية	20%-خلال عقد	الإسكوا، 2024

جدول (4): أبرز نتائج وآثار هجرة الشباب العربي(2024)

مجال الأثر	مؤشر مختار	القيمة	المصدر
فردي	نسبة المهاجرين العرب الذين يرسلون تحويلات مالية لأسرهم	72%	البنك الدولي، 2024
اقتصادي الدول المرسلة	إجمالي التحويلات المالية إلى المنطقة العربية	64مليار دولار	البنك الدولي، 2023
اقتصادي الدول المستقبلة	نسبة العمالة المهاجرة في قطاعي الصحة والبناء	18%	منظمة العمل الدولية، 2024
ديموغرافي	معدل الإعالة في بعض الدول العربية بعد الهجرة	5+نقاط مئوية	الإسكوا، 2024
أمني	نسبة المهاجرين غير النظاميين المكتشفين عبر طرق التهريب	22%	المنظمة الدولية للهجرة، 2024